رأي القدس

حماس و«الفيتو» الامريكي ـ الاسرائيلي

■ تتعرض حركة المقاومة الاسلامية «حماس» للضغوط نفسها التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية في فترة السبعينات والثمانينات، لجرها الى التفاوض مع الدولة العبرية، والتخلي عن ميثاقها الوطني.

فالمتابع للتصريحات التي تصدر عن مسؤولين اسرائيليين وامريكيين يلمس انها تطرح الشروط نفسها التي قبلت بها قيادة «فتح» كمدخل للاعتراف بها كجهة يمكن التعامل معها اسرائيلياً، ودولياً.

يوم امس، وفور اعلان فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش انه لا يرى كيف يمكن لحركة «حماس» مساعدة عملية السلام في الشرق الأوسط فيما تستمر الدعوة الى تدمير اسرائيل، مشددا انه لن يتعامل معها ما لم تشجب الارهاب. بينما قال الرئيس الاسرائيلي موشيه كتساف ان اسرائيل ستفاوض حكومة فلسطينية برئاسة «حماس» اذا اعترفت باسرائيل وكانت وجهتها نحو السلام.

المشكلة ان الرئيسين الامريكي والاسرائيلي يتحدثان عن السلام كما لو ان اسرائيل ملتزمة به، والمفاوضات تسير على قدم وساق، ووصول حماس الى قمة السلطة هو الذي سيعرقلها.

حماس ليست معنية بالعملية السلمية على اساس اتفاقات أوسلو، لأنها وببساطة شديدة لم تعترف بهذه الاتفاقات، والشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع صوت لها لان برنامجها واضح في معارضته لكل ممارسات وتوجهات السلطة التفاوضية طوال السنوات العشر الماضية.

فالاسرائيليون كانوا يرددون دائماً انهم لن يدخلوا مفاوضات يفرض فيها الطرف الفلسطيني شروطا مسبقة، وها هم الآن، وبدعم من الرئيس بوش، يفرضون شروطهم المسبقة على حركة فازت بالأغلبية في انتخابات ديمقراطية نزيهة.

الشعب الفلسطيني لا يمارس ارهاباً حتى ينبذ الارهاب، وانما مقاومة وطنية مشروعة ضد احتلال استيطاني ظالم ليس له مثيل على وجه الكرة الارضية.

السلطة الفلسطينية نبذت الارهاب، وتخلت عن المقاومة، وتجاوبت مع كل الشروط الاسرائيلية والامريكية، فما الذي حصلت عليه في المقابل غير مضاعفة الاستيطان والمستوطنين في الضفة وابتلاع القدس الشرقية، وبناء الجدار العنصري العازل، واعادة احتلال الضفة والقطاع بالكامل، وفرض حصار اقتصادي خانق على اكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني.

حركة المقاومة الاسلامية «حماس» تعي جيدا تجربة السلطة المريرة مع الشروط الامريكية والاسرائيلية، وتدرك جيدا ان حركة «فتح» لم تفقد قيادتها للشعب الفلسطيني الا بسبب تصديقها للوعود الامريكية والاسرائيلية الكاذبة بالسلام.

الانتخابات الديمقراطية هذه اخرجت الفلسطينيين من مأزق كبير اسمه السلطة، وعملية السلام التي راهنت عليها، ووضعت اسرائيل والولايات المتحدة في مأزق اكبر. فالشعب الفلسطيني قال وللمرة الاولى كلمته وبصوت عال انه ضد التطبيع، وضد الاتفاقات التي تتعارض مع حقوقه المشروعة في الاستقلال والسيادة والعودة، ويجب على الولايات المتحدة الامريكية والمجتمع الدولي ان يستمع اليه والى رغباته التي عبر عنها بطريقة ديمقراطية حضارية غير مسبوقة.

العراق: فواتير ديمقراطية الـ «بزنس» المضرجة بالدولار

صبحي حديدي *

■ طريف، رغم أنها طرافة مريرة سوداء، أن يزور المرء موقع «المفتش الخاص لاعادة اعمار العراق» SIGRI على الانترنيت، فيقرأ ما جاء في تقريره الأخير من فضائح واختلاسات وهدر أموال عراقية، على يد بعض ممثلي سلطة التحالف، وبمشاركة أو بعلم أو بتشجيع أو باغماض العين من جانب سلطات الاحتلال الأمريكية. الصحافة الأمريكية، ثم العديد من وسائل الاعلام الدولية، تناقلت طرائف المسؤول العسكري الأمريكي الذي رافق فريق الملاكمة الأولمبي العراقي الى الفليبين، فأنفق 40 ألف دولار من مخصصات الفريق على موائد القمار؛ أو الموظف الذي أخفى مليوني دولار، سيولة خالصة، في صندوق أحد المراحيض؛ أو المتعهد الذي قبض 100 ألف دولار لاعادة تجهيز المسبح الأولمبي، فلم ينجز سوى دهان مضخة المسبح، فقط لا غير؛ أو ذلك المتعهد الذي أعاد تجهيز مستشفى الهلال بمصاعد جديدة، وقبض أكثر من 660 ألف دولار، فهوى أحد المصاعد الى الطابق السفلي وكاد أن يودي بحياة ثلاثة أشخاص...

المفتش العام هذا يرفع تقريره الى اثنين من كبار صانعي القرار في الولايات المتحدة، وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، الأمر الذي يعني أنه يمزج الشأن السياسي بالشأن العسكري من جهة، وينتهي بالتالي الى خلاصات وتوصيات ذات طابع استراتيجي بعيد الأثر من جهة ثانية. وكانت هذه ستمر مألوفة عادية على هدي ما يجري من فساد هنا وهناك في العالم شرقاً وغرباً، لولا أن التفاصيل مذهلة في جانبين جوهريين، بين جوانب أخرى أقل اثارة للانتباه: أن الفضائح تلك تدخل، أولاً، في سياقات منهجية منتظمة تجعلها أقرب الى النسق الدائم وليس المظاهر العابرة؛ وانها ثانياً تتم في شروط احتلال عسكري تمارسه ديمقراطية عريقة يحدث أنها أيضاً القوة الكونية الأعظم، ودائماً تحت شعار تحرير العراق من دكتاتورية العهد البائد.

هنالك، في ميادين الفساد والهدر والنهب هذه، قطاع محدد زاخر بالأسئلة وعلامات الاستفهام، هو عائدات النفط العراقي: أين تذهب؟ ما قيمتها؟ مَن يتحكم بها؟ متى ستوضع في خدمة العراقيين؟ ذلك لأن المعلومات الرسمية، التي توفرت قبل نحو عام من الآن، تقول ان كامل عائدات مبيع النفط والغاز العراقيين، بالاضافة الى مليار دولار اقتُطعت من «برنامج النفط مقابل الغذاء»، ذهبت الى «صندوق تنمية العراق» الذي تم انشاؤه قبل أكثر من عام بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483. والقرار ذاك نص على وضع الصندوق في عهدة الاحتلال، بغرض استخدام الأموال على نحو شفاف لتلبية الحاجات الانسانية للشعب العراقي. كذلك نص على أن يعين العراق هيئة محاسبة تتابع أوجه صرف تلك الأموال، بما في ذلك قانونية العقود التي تبرمها سلطات الاحتلال مع مختلف المتعاقدين.

ما لا يعرفه الكثيرون، ولكن كان يعرفه حق المعرفة أمثال غازي الياور واياد علاوي، ويعرفه اليوم جلال الطالباني وابراهيم الجعفري، أن هيئة المحاسبة هذه لم تتمكن أبداً من أداء عملها كما ينبغي (وعلى سبيل المثال فقط، لم تفلح في تدقيق عقود الاحتلال مع الشركة العملاقة هاليبرتن، ذات الارتباطات الوثيقة القديمة والمتجددة مع نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني)، وجابهت عشرات العراقيل البيروقراطية. في المقابل، وعلى نقيض مما هو شائع، لم تنفق سلطات الاحتلال سوى 500 مليون دولار من مبلغ الـ 18,7 مليار التي وضعها الكونغرس في تصرف البيت الأبيض بهدف انفاقها في العراق، حسب معلومات صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية. من جانبها كانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد خفضت المبلغ الى 400 مليون، وأوضحت أن معظم الصرف ذهب لصالح متعاقدين أمريكيين وشركات أمريكية، وهذه لم تشغل أكثر من 15 ألف عامل عراقي!

وفي الجزء الثالث من دراسته الممتازة «المخططات الأمريكية لاستنزاف ثروات العراق وسرقة أمواله: ارقام وحقائق»، وهو الجزء الذي يفصل القول في طرائق النهب المباشر عن طريق الاستيلاء أو وضع اليد، والتي تبلغ شأو السطو الصريح، يسرد محمد القيسي عشرات الأمثلة المذهلة التي لا يمكن أن تندرج في الخانة المألوفة للفساد المألوف، بينها:

ـ وضع اليد، بقرار مباشر صدر عن البيت الأبيض سنة 2003 أثناء العمليات العسكرية لغزو العراق، على الأموال العراقية المودعة على نحو أو آخر، هنا وهناك في العالم، والتي تقدر بأكثر من 13 مليار دولار. أضيفت الى هذا أموال العراق داخل الولايات المتحدة، البالغة أكثر من ثلاثة مليارات.

ـ بمصادقة من مجلس الأمن الدولي، استولت سلطات الاحتلال الأمريكية على الرصيد المتراكم من اموال برنامج «النفط مقابل الغذاء»، والتي كانت في حساب العراق حتى آذار (مارس) 2003، بقيمة 21 مليار دولار.

ـ جمعت سلطات الاحتلال سيولات مالية متفرقة، عُثر عليها في القصور الرئاسية والمقرات الخاصة، لا تقل عن ستة مليارات، تُضاف الى أربعة مليارات من الدولارات كانت في المصرف المركزي العراق.

غني عن القول ان هذه الأموال لم تذهب الى خزينة انماء الشعب العراقي أو تطوير الديمقراطية أو بناء المشافي والمدارس ورياض الأطفال والجامعات، بل جرى هدرها لصالح الشركات الأمريكية الكبرى، وشراء الذمم السياسية، وتوزيع الهبات والأعطيات على الأزلام والموالين، أفراداً وقوى سياسية ومذهبية على حد سواء. وكانت الـ BBC قد أجرت تحقيقاً مثيراً حول اختفاء مبلغ 11,300 مليار دولار قبيل ساعات معدودات من مغادرة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر العراق نهائياً، وأشارت تقارير صحفية الى أن المبلغ «طار» ـ بالمعنى الحرفي للكلمة، وعلى ظهر حوامة عسكرية! ـ الى جهة مجهولة في كردستان العراق، قبل أن يسافر من جديد الى بنك مغمور في سويسرا، كما رجحت صحيفة الـ «فايننشيال تايمز» آنذاك.

ثمن باهظ يدفعه أبناء العراق من اجل الديمقراطية... باهظ حقاً، بل لعله الأبهظ في تاريخ الديمقراطيات جمعاء!

وفي صيف 2002 جرى حوار لافت، عبر الفيديو، بين نائب الرئيس الأمريكي وستة شخصيات عراقية زعمت تمثيل الشعب العراقي آنذاك، شهد جزماً قاطعاً من جانب ديك تشيني بأن الولايات المتحدة لن تجازف بأرواح جنودها ولن تضحي بشبابها من أجل استبدال دكتاتور بآخر. الوفد العراقي سمع كلاماً مماثلاً من وزير الخارجية في حينه، كولن باول، ومن وزير الدفاع رامسفيلد. الأهم من هذا وذاك هو التتمة التالية: أعضاء الوفد العراقي أنفسهم شددوا، بدورهم، على أن فصائلهم (نعم: فصائلهم!) لن تخوض الحرب مع أمريكا اذا كان الهدف هو استبدال دكتاتور بآخر! تصريحات مثل تلك جرت على لسان أمثال جلال الطالباني والشريف علي بن الحسين وأحمد الجلبي، ممن كانت الديمقراطية ترشح من أصابعهم كما الزيت المبارك، وتسري في عروقهم مختلطة بالدماء، ولهم في الممارسة الديمقراطية باع طويل طويل! هؤلاء، بقيادة رجال من أمثال تشيني ورامسفيلد، كانوا فرسان تحرير العراق من الدكتاتور، ومشاريع بُناة النظام الديمقراطي العراقي الذي ينبغي أن يكون ـ أيضاً وبالضرورة ـ النظام الديمقراطي العربي الأول، والأمثل، والأقوى، والأصلب عوداً.

أين نحن، اليوم، من تلك العهود والوعود؟

بل أين نحن من تلك العهود والوعود في بلد آخر شهد حملة صليبية أمريكية أولى من أجل الديمقراطية، هو أفغانستان؟ توماس فريدمان، المعلق الشهير في صحيفة «نيويورك تايمز»، اعترف ذات يوم أن الولايات المتحدة كسبت الحرب في أفغانستان عن طريق الـ «ريموت كونترول»، أي عن طريق التحكم عن بُعد: سلاح الجو الذي لا يُقابَل بأي نوع من المقاومات الأرضية، طائرات بلا طيار، صواريخ كروز، ميليشيات قبائلية محلية، وحفنة محدودة من القوات الخاصة الأمريكية. لكن فريدمان اعترف أيضاً أنه لا يمكن الفوز بالسلام عن طريق الـ «ريموت كونترول»، وهذا صحيح تماماً.

والرجل، الذي قام بجولة ميدانية في شوارع كابول، أبدى الكثير من الدهشة الدراماتيكية ازاء عدد من المشاهد وجدها أدلة قاطعة على الفوضى والخطر الكامن: رجل يقود دراجة بقدم واحدة، أناس يغسلون سيارة بمياه المراحيض، حمار أبيض يخب على الاسفلت خلف موكب السيد فريدمان، السادة وزراء الحكومة الجديدة يأتون لمقابلة مندوب الأمم المتحدة الأخضر الابراهيمي في سيارة أجرة... كان مندهشاً، ولكنه كان قلقاً أيضاً. صحيح أنه يتفهم تردد ادارة الرئيس الأمريكي جورج بوش في التورط أكثر فأكثر، ويقدر حجم المخاطر التي يمكن أن تنجم عن الغرق في الرمال الأفغانية المتحركة. ولكن اذا كانت الادارة لا تنوي «امتلاك» أفغانستان، فان من واجبها أن «تستأجره» لبعض الوقت، والا فان «هذا البلد سوف يرتد سريعاً الى ما كان عليه: جيرة السيد بن لادن». ألم يستعطفه آنذاك وزير الداخلية يونس قانوني: «نتأمل أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن أفغانستان»؟ ألم يحاول رئيس الحكومة حميد كرزاي استمالة قلبه: «لقد استقبلت أكثر من 2500 مواطن أفغاني، وكلهم يطالبون بالأمن»؟ ومَن يملك مفاتيح الأمن سوى اليانكي؟

غير أن فريدمان تغافل عن حقيقة أخرى مفادها أن الولايات المتحدة تملك وتستأجر وتحكم أفغانستان عملياً وفعلياً وقانونياً، ليس عسكرياً فحسب، بل بسبب الحقيقة التي تقول ان نصف أعضاء الحكومة الأفغانية... حائزون على الجنسية الأمريكية، وهم مواطنون أمريكيون بكل ما تعنيه الكلمة من معنى الولاء! هنالك، أولاً، رئيس الحكومة حميد كرزاي الذي شغل منصباً رفيعاً في تمثيل احدى شركات النفط الأمريكية الكبرى. وهنالك، بعدئذ، وزراء المالية والثقافة والتربية والتعليم العالي والري والأشغال العامة...

وفريدمان رأى أن تمويل عمليات اعمار أفغانستان هي مهمة الدول الاسلامية، النقطة التي تمكن فريدمان من استعراض مهاراته في السخرية والمفارقة: «لعل العالم الاسلامي، الذي أبدى الكثير من القلق على المدنيين الأفغان حين كانت أمريكا تقصف هنا، يستطيع الآن ارسال المال بعد أن توقف القصف وبات الناس في حاجة الى أن يأكلوا»! تماماً كما فعلت أمريكا، والاطلسي، في سراييفو وكوسوفو: نخرب، ثم نبني أو نعيد بناء ما خربنا، وعليكم أنتم سداد الفاتورة. سلام البلقان بعد حرب البلقان، وسلام أفغانستان بعد حرب أفغانستان، وسلام العراق بعد غزو العراق... والفواتير متعاقبة دسمة!

هي، كذلك، فواتير اختبار كل أسلحة التدمير الشامل ما عدا «السلة» النووية، لاعتبارات لم تعد ذات صلة بالرأفة على بني آدم. فواتير أخلاقيات غوانتانامو، حين لا يكون المعتقل في الحرب أسير حرب، وحين لا تكون له أي حقوق كما تفاخر وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، في نبرة بذيئة وقحة متغطرسة أين منها أقذر تصريحات عتاة الفاشيين في الماضي والحاضر. فواتير العالم الجديد، الذي لا يكف عن بعث أشباح العالم القديم. فواتير الماضي بوصفه سيد الحاضر، والشبح الذي يحوم في المستقبل أيضاً. فواتير البناء بعد التخريب، والتخريب بعد البناء، وفواتير الكثير من الـ «بزنس» والأرباح بين تخريب وبناء وتخريب!

طريف، اذاً، أن يقرأ المرء ما تقوله المؤسسة الحكومية الأمريكية ذاتها، بلسان «المفتش الخاص لاعادة اعمار العراق»، عن الفواتير الباهظة التي يتوجب على العراقيين سدادها ـ قسراً، وليس طواعية! ـ من أجل ديمقراطية «البزنس»، هذه المضرجة بالدماء والدولار!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

القاعدة تعيد ترتيب أوراقها بين التهديد بضربة وعرض الهدنة

علي حسين باكير *

■ يعتبر الشريط الجديد لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن والذي تم بثه على قناة الجزيرة يوم الخميس في 2006/1/19، مؤشرا على بداية مرحلة جديدة من الصراع مع أمريكا ودليلا على وجود استراتيجية أيضا يتم المضي قدما عبرها، وملامحها ستظهر أكثر وضوحا مع تقدم الوقت.

الشريط يعتبر الاول لأسامة بن لادن منذ حوالي السنة أو أكثر، وكما قيل، فمن الواضح أن الشريط قد تم اعداده في أوائل شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام 2005. وقد جاء في توقيت مهم جدا بعد الغارة الأمريكية على مناطق القبائل الباكستانية والتي سقط ضحيتها العديد من المدنيين الأبرياء والتي تسببت بسخط شعبي كبير في باكستان.

يقول «بيب اسكوبار» في تعليقه على شريط بن لادن الاخير، «على الادارة الأمريكية والرأي العام الأمريكي أن لا يشوهوا رسائل بن لادن بالتركيز على امور ثانوية، وعليهم الا يلوموا الا أنفسهم اذا ما التزم بن لادن بتهديده، وهو عادة ما يفعل ذلك».

لقد عرض بن لادن الهدنة للمرة الثانية مع الغرب «ولا مانع لدينا من إجابتكم إلى هدنة طويلة الأمد بشروط عادلة نفي بها فنحن أمة حرم الله علينا الغدر والكذب، لينعم في هذه الهدنة الطرفان بالأمن والاستقرار ولنبني العراق وأفغانستان اللتين دمرتهما الحرب ولا عيب في الحل لولا أنه يحول دون انسياب مئات المليارات إلى أصحاب النفوذ وتجار الحروب في أمريكا، الذين دعموا حملة بوش الانتخابية بمليارات الدولارات».

بماذا أجابت الادارة الأمريكية؟ «لانتفاوض مع ارهابيين، وضعناهم خارج الخدمة»!!. وبحسب «اسكوبار»، فالأمريكيين لا يسمعون ما يقال في الأشرطة الصادرة عن تنظيم القاعدة وخاصة بن لادن، ويشير الى ان هؤلاء لا يكذبون وقد انذروا سابقا وينذرون الآن بضرب الولايات المتحدة، وبأن هذا الكلام ليس خرافة فهم يلتزمون بقولهم ومن ثم يتبعون المثل العربي القائل «وقد اعذر من أنذر». يكررون نفس الرسالة ولكن لا نسمعهم، فقد قال بن لادن في تشرين الاول (اكتوبر) 2004، قبيل الانتخابات الرئاسية الامريكية، «لن يكون هناك 11 أيلول (سبتمبر) اخرى اذا توقفت الولايات المتحدة عن مهاجمة الاراضي الاسلامية».

المسألة بكل بساطة تكررت على الأقل 35 مرة في رسائل بن لادن والظواهري الصوتية والمرئية منذ 11 أيلول (سبتمبر) 2001 وحتى اليوم. المغزى هو نفسه «على الولايات المتحدة ان تغادر الشرق الاوسط، وأن توقف دعمها لاسرائيل على حساب الفلسطينين، وان توقف دعمها للديكتاتوريات العربية والأنظمة الفاسدة في العالم الاسلامي».

القاعدة تصبح أكثر نضوجا مع مرور الوقت فيما يخص محددات الصراع وضرورة اشتراك جميع الفئات في المقاومة وجمع السياسي مع الديني، فالأشرطة الاخيرة لبن لادن والظواهري خففت كثيرا من الخطاب الديني وطرحت محاجات سياسية وعقلانية يستطيع أي احد في الغرب والشرق أن يفهمها بكل بساطة ودون ضرورة ان يكون لديه المام ديني او عقدي.

و فيما يتعلق بالتهديد الجديد، فقد كنت طرحت في مقال سابق لي السنة الفائتة، ان القول بان تنظيم القاعدة بات ضعيفا ومفككا وتأكيد هذا الكلام بالقول انه لم تحدث أي عملية كبيرة بحجم 11 أيلول (سبتمبر) وان هذا مؤشر على الضعف، كلام غير صحيح وتشخيص غير دقيق. ذلك ان عملية ضخمة كعملية 11 أيلول (سبتمبر) 2001 اخذت من التحضير والاعداد ما مدته خمس سنوات. واذا ما ربطنا تهديد بن لادن للولايات المتحدة بعملية كبرى في شريطه الأخير، فقد يكون للتهديد معنى خاصة انه يأتي بعد خمس سنوات من 11 أيلول (سبتمبر) 2001.

على العموم ووفقا لبعض المصادر، فالقاعدة لا تحتاج خبرة عسكرية بقدر ما تحتاج خبرة سياسية وهو ما تعمل عليه. فهي تحتاج الى ان تكون اكثر سياسة واقل دينا بهدف جمع قطاعات عالمية واسعة وادخالها الى دائرتها في محاربة الولايات المتحدة كالجماعات المعارضة للعولمة، المثقفين الاسلاميين، المعتدلين، المصرفيين....الخ ولذلك فهي تعمل لأن تكون أقل راديكالية واكثر انفتاحا.

وعلى اية حال، فالشريط يطرح من جديد وضع القاعدة ومصير الحرب الدائرة بينها وبين أمريكا.

ففي تحليل لوضع القاعدة الآن، نستطيع أن نقول انه من الصحيح أن القاعدة تلقت ضربات عديدة منذ غزو افغانستان وتم اعتقال العديد من قيادييها وعناصرها وفقدان الكثير من أفرادها ومناصريها، الا ان الحرب على العراق قد أعادت جمع المؤيدين والمناصرين لها من كافة انحاء العالم العربي والاسلامي. وفي حقيقة الأمر، فان نجاح المقاومة العراقية «تنظيم القاعدة من ضمنها» في التصدي للاحتلال الأمريكي قد أثر في تفكير قياديي القاعدة نحو اعادة اطلاق تنظيمهم على شكل منظمة مفتوحة لكل العناصر التي ترغب في تدويل المواجهة مع أمريكا وضرب مصالحها.

وقد بدا هذا التوجه واضحا في تصريحات وأشرطة أسامة بن لادن السابقة والتي كانت تقترن بعرض هدنة مع الغرب على اساس الاحترام المتبادل وعلى اساس المساواة وليس الاستعباد مع التأكيد أن عرض الهدنة لا يأتي من موقع الضعف. وقد ترافق هذا التوجه في عام 2004 مع بروز قضيتين مهمتين:

الاولى: تتعلق بطبيعة تركيب تنظيم القاعدة، وهل على القاعدة ان تسقط طبيعتها الغامضة والملتبسة وتدعو الى الجهاد مباشرة في العراء وبين الناس ضد أمريكا.

الثانية: وهي قضية قديمة ويتم تداولها بشكل دائم وتتلخص في أنه هل يجب أن تكون الحرب ضد أمريكا بشكل حصري؟ ام يجب أن تشمل الحرب أيضا الأنظمة الاسلامية الخاضعة للولايات المتحدة والمتعاونة معها؟

الاجابة على هاتين القضيتين ارتبطت بدورها بتوفر شرطين أساسيين:

الأول: الحصول على قواعد انطلاق للتنظيم لشن حرب مفتوحة ضد امريكا والدعوة للجهاد بشكل مباشر من على الأرض مع الناس والعامة.

الثاني: اعادة تنظيم الملتحقين بصفوف التنظيم والمناصرين والموالين والمتعاطفين معه واطلاق الجهاد العالمي ضد امريكا.

واستنادا الى واقع الأمور نلاحظ أن وتيرة العمليات في البلدان العربية والتابعة لتنظيم القاعدة قد تدنت كثيرا، وهو ما يشير الى ان القاعدة قد قررت ارجاء المواجهة مع الأنظمة من أجل استغلال امثل لقوتها في ضرب الولايات المتحدة. فكان الوجود الأمريكي في العراق الهدف الأسهل والانجع والأقرب لكل عناصر التنظيم والتي بدأت تتوافد من جميع الأقطار الى العراق للتركيز على ضرب الوجود الأمريكي فيه واحراز نصر واضح وصريح يكون مقدمة لاعادة احياء التنظيم بشكل قوي جدا واثبات صحة نظرياته تجاه امريكا والوضع العام في المنطقة.

واستنادا الى بعض التقارير والمصادر الباكستانية، فالقاعدة قد اعادت في العام 2005 هيكلة نفسها وكوادرها «التي تتبع تنظيما هيكليا» على اساس الاعداد لضربات كبرى. ووفقا لهذه التقارير ذات الصلة بشؤون تنظيم القاعدة، فان التنظيم قد اعاد تشكيل بعض حلقاته القيادية السابقة من جديد، وذلك يتضمن اعادة انشاء لجنة دينية، ومجلس خاص بالقاعدة أو ما يطلق عليه مجلس شورى، ولجنة تنسيق خاصة.

أولاً: فيما يتعلق بالمجلس، يناقش هذا المجلس كافة القضايا والأمور ذات الاهتمام والعلاقة بتنظيم القاعدة ثم يقوم بتبني قرار وتمريره الى اللجنة الدينية.

ثانيا: فيما يتعلق باللجنة الدينية، تقوم هذه اللجنة في المرحلة اللاحقة باستلام القرار السابق ويعود لها الحق في المصادقة على القرار المتخذ من قبل المجلس أو رفضه ورده.

ثالثا: فيما يتعلق باللجنة الخاصة، فتكون مهمتها التنسيق مع جميع الجماعات والمنظمات بما فيها جماعات في العراق وفلسطين كأنصار السنة وحماس والجهاد (بحسب المصدر الباكستاني).

وقد أنجزت القاعدة العديد من الخطوات في هذه الاستراتيجية ومنها: الحصول على العديد من القواعد والجيوب الآمنة، وتأمين ملاجئ آمنة للقيادات العليا في مناطق على طول الحدود الباكستانية بما فيها خوست ـ شمال وزيرستان، جنوب وزيرستان، وفي منطقة كونار.

وتعد هذه المناطق من اهم المناطق القبلية في باكستان، كما انه لا سلطة للحكومة المركزية في اسلام اباد عليها. وقدرة المخابرات الباكستانية او الغربية على التحرك فيها تعد ضيقة للغاية. والحصول على معلومات من داخل هذه المناطق غير ممكن على الاطلاق ولا يرشح منها الا القليل، فحتى الصحفيون المحليون لا يستطيعون نشر أي تحقيق او خبر دون موافقة السلطات القبلية الموالية لطالبان هناك، واما الصحفيون الاجانب فلا يخول لهم الدخول على الاطلاق.

وقد اصبحت هذه الاماكن، قواعد مناسبة لتدريب الشبان عسكريا وايديولوجيا. لا ينقص تنظيم القاعدة شيء سوى تلقي اشارة البدء بهجوم كبير على الولايات المتحدة أو دولة غيرها قد تكون اسرائيل.

والواقع ان اسامة بن لادن أصبح يمتلك تأثيرا كبيرا لا يحلم أي سياسي بالحصول عليه. فمجرد تسجيل عادي على جهاز تسجيل قد يعود الى الاربعينيات من القرن الماضي وصوت رديء على كاسيت مهترئ وليس تسجيل فيديو او تسجيلا رقميا، من شانه أن يشغل جميع اجهزة المخابرات العالمية فقط للتأكد من صحته ام لا؟ ومن شأنه ان يؤدي الى هزات في اسواق المال وارتفاع في اسعار النفط.

المهم في الشريط الاخير لبن لادن والأشرطة الاخيرة ايضا، هو ان المتابع لها يكشف زيف بوش وادارته بأن القاعدة تريد تدمير امريكا او طريقة عيش الامريكيين، فهم يعرضون الصلح ويطالبون بالمعاملة بالمثل. وفي المقابل نلاحظ أن بوش يعطي مصداقية لبن لادن واستراتيجية القاعدة عبر تأكيده الالتزام بدعم اسرائيل والبقاء في قلب الشرق الأوسط واستمرار السيطرة المطلقة على آبار النفط.

على أي حال، فانه يتوجب على الجميع اعادة تقييم صورة القاعدة وأخذ تهديداتها على محمل الجد والتعامل مع طروحاتها السياسية بشفافية عالية اذا ما أريد التوصل الى نهاية ووضع حد لما يسمى «الارهاب» و الحرب عليه، والا فاننا سندخل في دوامة ليس لها نهاية، وسيخسر الامريكيون كل شيء في النهاية، فكما قال الشريط «السابح في البحر لا يخشى المطر».

* باحث أردني

كلمة للفائزة «حماس»

عدلي صادق

■ نهنئ حركة «حماس» بنتائج الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني. ولعل من الخطأ أن نقول، بأننا نهنئ هذه الحركة، على الفوز بثقة الناس. فالثقة فيها سبقت العملية الانتخابية بسنوات، وقد ظلت كامنة في المجتمع الفلسطيني، حتى جاءت النتائج، كتعبير ديمقراطي عن ثقة مؤكدة، باعتبارها رأياً ورؤية شعبيتين!

غير أن الأفخاخ التي تنتظر الحركة الفائزة، تجعلها، منذ الآن، حيال تجربة غير مسبوقة، ربما لا تُجدي معها تكتيكات ما قبل الفوز. فمن نافل القول، ان حركة «حماس» عرفت كيف تسري في عروق المجتمع، وكيف تبني كادرها الملتزم، وكيف تضبط ناشئتها، وكيف يتعامل «كبارها» مع بعضهم البعض، وكيف توفر الهيبة لأطرها القيادية، وكيف تستفيد من رزايا السلطة، ومن ترهل حركة «فتح» لا سيما على مستوى أطرها العليا. ولعل من أطرف وأبرع وآخر تكتيكات «حماس» قُبيل الإعلان عن النتائج، أنها تعمدت التعاطي بهدوء، وبجهامة وجه على التلفزة، عندما أعلن البعض، عن نتائج ما يُسمى باستطلاعات، جرت لبعض الخارجين من مراكز الاقتراع، حتى بدا ما صالت وجالت به قناة «العربية» من حديث عن تقدم لحركة «فتح» وعن حصاد وفير لمرشحيها، صحيحاً وقاطعاً. فقد خرج المحتفلون الفتحاويون الى الشوارع ابتهاجاً، وكان التكتيك الحمساوي الصائب، يقضي بتركهم يفرحون لساعات، لحين وصول الصناديق سالمة الى مراكز آمنة، فلا يحرقها أحد، وفق ظنون «حماس» أو محاذيرها!

* * *

الآن، تُحسب على «حماس» الساعات، بل الدقائق. فكيف تتأهل للتفعيل السياسي للفوز، بينما التمسك بالعناوين السياسية ـ دون التفصيل ـ يمنع كل تفعيل. فالمقاومة حق مشروع، نطقت به كل القوى التي تنافست، لكن العمل السياسي يتطلب مفردات تفصيلية مقنعة. وليس من المتاح، أن يُقال عن التوصيف السياسي للمشهد الفلسطيني والعربي والدولي، أنه يختزل كل العمل السياسي. فهذا الأخير يخطو ولا يراوح مكانه، في الوقت الذي يتعين فيه على المشتغل في السياسة، أن يأخذ بالمعطيات ويتصرف. وليس أصح من إعلان «حماس» سريعاً، عن أنها تسعى الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، في الأراضي المحتلة في العام 1967 بما فيها القدس، وأنها تتمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وفق قرارات الأمم المتحدة، التي يقوم مبناها على الأراضي الأمريكية، والتي يراها ما يُسمى بـ«المجتمع» الدولي، شرعية دولية!

ليس من الضرورة، التمسك بحكاية النهر والبحر، طالما أن فحوى المطالبة الفلسطينية بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، معناه المطالبة بوجود الدولة التي تطلب لرعاياها حقهم في أرضهم وممتلكاتهم. فمن الضرورة بمكان، إشهار مفردات البناء والرغبة الفلسطينية في الأمن، وفي الحياة، وفي الاستقلال، وفي استرداد الحقوق، المنصوص عليها في قرارات أممية. ولا بد من الإقلاع عن أسلوب تقديم مفردات الرغبة في إزالة إسرائيل، لأنها غير مجدية ولا تساعد في إزالة العقبات أمام قيام الدولة الفلسطينية وأمام نيل الحقوق الأساسية. وليس أمام «حماس» لتفعيل فوزها، إلا أخذ هذا المنحى، دون أن تتحرج، ودون أن يكون بمقدور أحد، المزاودة عليها. فرحلة بناء الدولة المستقلة، ما تزال طويلة، وهي مهمة تليق بالنخبة المؤمنة المقتدرة، وهي ليست مثلما كان يصفها طفيليون بأنها مهمة متاحة بسهولة. وأمام «حماس» في هذا السياق، واجب عسير، وهو الإصلاح في الكيانية الفلسطينية. إنه الواجب الذي أخفق متنفذو السلطة في إيهام المجتمع، بأنهم قد بدأوه، بينما لم تلمس اصبع واحدة، ملفاً واحداً، من ملفات الإصلاح الجدي والحقيقي!

* * *

ها هي الفرصة قد أتيحت لـ«حماس» لكي تتحمل المسؤولية، فإن أضاعتها بالكلام المغوط أو بالكلام المقطوع السياق، فلن يكون هناك تفعيل للفوز في الانتخابات. ولدى «حماس» من العمل النبيل، ما يستحق تنقيح اللغة السياسية، ولا ينبغي أن تنسى «حماس» بأن الشعب الفلسطيني لم ينصرف عن منافستها «فتح» لنقص في النضال، أو لضعف في التمسك بأمنية الاستقلال والحرية، وإنما لافتقار المتنفذين للمناقب وللمواهب. فقد قرأ المجتمع المشهد الفلسطيني، بمفردات الأمن الاجتماعي والفاقة، وبذَخ القلة، ويأس الناس من أن يطفو خيار الفتحاويين وأقدارهم على سطحها اليومي. فقد ظُلمت «فتح» بجريرة سفهائها، أو بجريرة فاسديها، ولعل ساقية الكلام، الآن، تدور حول هذه الحقيقة المريرة!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir